المطلب الأول: النموذج الياباني (دولة الثقافة الصناعية): ترتبط السياسة التنموية اليابانية بتلك الروابط غير الرسمية الوثيقة بين ثلاث جماعات مهمة على الساحة اليابانية تسيطر على صنع السياسة الاقتصادية في البلاد متمثلة في قيادات الخدمة المدنية، وكبار رجال الأعمال، وقيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي، فيما أصبح يعرف بالمثلث الفولاذي(Iron Triangle) [1].

ووفقا لتلك التركيبة فإن البيروقراطيين، وليس السياسيين أو رجال الأعمال، هم الذين تولوا وضع معظم السياسات والتشريعات التي جعلت من اليابان عملاقا اقتصاديا، والأكثر أهمية أن معظم قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي (الذي حكم اليابان منذ 1955م وحتى الآن فيما عدا فترة زمنية قصيرة في 1993م) ومعظم رجال الأعمال كانوا هم أنفسهم قد عملوا ضمن قطاع الخدمة المدنية. ومن ثم فإنه وبعكس الحال في الولايات المتحدة حيث العلاقة غالبا ما تكون عدائية ما بين رجال الأعمال والحكومة، فإن النخبة اليابانية تعتقد أن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص هو أفضل طريق لتحقيق النمو الاقتصادي. وكان من نتيجة ذلك التعاون تبلور ما أصبح يعرف بنموذج "رأسمالية الدولة" أو "اليابان الشركة" "Japan, Inc." [2].

وليس لنظريات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد غير قيمة محدودة لإضاءة الحياة الاقتصادية في اليابان. فالشركات اليابانية تتنافس بعضها البعض على الأسواق منافسة لا رحمة فيها مثلما يحدث في كل مكان أخر، ولكن الرأسمالية اليابانية تختلف اختلافا عميقا عن فردية السوق الانجلوساكسونية التي أقام عليها معظم أصحاب النظريات الاجتماعية نموذجهم الرأسمالي، كما تختلف عن النموذج الذي يقدمه " توافق واشنطن"[3].

([1])- عبد الغفار رشاد، **تجربة التحول الديمقراطي في اليابان ودروسها المستفادة للعالمين العربي والإسلامي**،(ورقة بحث قدمت إلى:" مؤتمر الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي"، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر2002)، ص.36 .

([2])-عبد الرحيم خليل،" صنع السياسة العامة في اليابان، بين النظريات والتطبيق"، **مجلة دراسات مستقبلية**،11،(جانفي، 2006): 126.

([3])-أحمد بلبع، مترجما. **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2000)، ص.238.

ومؤسسات السوق اليابانية تعتمد في معاملاتها مع موظيفها ومع بقية المجتمع على شبكة من الثقة وليس ثقافة العقود. وهل اقل كثيرا من الشركات الأمريكية انفصالا عن هيكل المجتمعات المحيطة بها، وعلاقاتها مع مؤسسات الدولة علاقات وثيقة ومستمرة. كما ان الحياة التي تفصح عن الرأسمالية اليابانية ليست حياة فردية ولا يوجد ما يدل على أنها ستصبح كذلك[4].

وفي هذا السياق يشير بول كنيدي (1988) إلى أن التصنيع السريع في اليابان قد حدث تحت رعاية سلطة حكومية مركزية قوية تقوم على مبدإ التدخل. بل إن مؤسسات الدولة كانت هي العامل الحاسم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية عند كل منعطف في التاريخ الياباني. وأن تحديث اليابان كان ضرورة[5]: "..لا لأن المنظمين الأفراد كانوا يرغبون في ذلك بل لأن الدولة كانت تحتاج إليه ... فقد شجعت الدولة على بناء شبكة من السكك الحديدية والاتصالات البريدية والخطوط الملاحية، وعملت بالتعاون مع المنظمين اليابانيين الصاعدين على تطوير الصناعة الثقيلة وصناعة الصلب والحديد، وبناء السفن، وكذلك على تحديث إنتاج المنسوجات. كما كان الدعم الحكومي يقدم لتعزيز الصادرات وتشجيع النقل البحري، وإقامة بنية صناعية حديثة. وفوق ذلك كله كان يكمن الالتزام السياسي الرائع بتحقيق الشعار القومي "دولة غنية ذات جيش قوي...".

كذلك يشار إلى أن الرأسمالية اليابانية لم تقم على أنقاض النظام الإقطاعي، كما حدث في أوربا بل أن تطور الشركات اليابانية الحديثة كان امتدادا لمؤسسات موروثة من القرون الوسطى، إن تدشين المشروع الاقتصادي الياباني الحديث في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والمستند إلى قاعدة صناعة قوية كان تجسيدا لنظام اجتماعي ظل قائما ولعبت فيه طبقة الساموراي المحاربين أولا ثم البيروقراطيين فيما بعد دورا حاسما[6].

إن تجربة النهوض اليابانية لم تكن مجرد انبثاق مفاجئ مع حركة الميجي سنة 1868، إنما هي تجربة لها جذورها النهضوية العميقة وسياقها التاريخي الفريد وعناصرها الكامنة الممتدة طيلة فترة توكوغاودوا، حيث شهدت القرون الثلاثة السابقة على عهد الميجي (1568-1868) تطورات

---

(4)- **المرجع نفسه**، ص. 238.

(5)- Kennedy Paul, **The Rise and Falls of the Great Powers**. (London: Fontana, 1988),P.266.

(6)- أحمد بلبع، **المرجع السابق**، ص.239.

نوعية وتراكمات حضارية هامة، أضفت عليها طابع الخصوصية والتفرد والتمييز، فقد شكلت هذه الفترة الزمنية منذ القرن السادس عشر القاعدة الاساس للنهضة اليابانية في مطلع القرن التاسع عشر[7].

كما أدركوا أن هدف تحديث اليابان وفق شعار "دولة غنية وجيش قوي" لا يمكن تحقيقه بدون أن تأخذ الحكومة اليابانية زمام المبادرة في توجيه كل الموارد المتاحة نحو تحقيق ذلك الهدف. وحدث هذا الأمر في ظل تقبل واسع لسياسة الحكومة من قبل قطاعات واسعة من الشعب ومن بينهم معظم كبار التجار الأثرياء الذين كونوا ثرواتهم أثناء حكم توكوجاوا، والذين قاموا بتشغيل المشروعات الجديدة، وبدأ الكثير منهم في مساندة الحكومة من خلال شركات تابعة لعائلات وإقامة بنوك مثل مجموعات زايباتسو[*] (تعاون القطاع العام مع القطاع الخاص)، التي كان لها دور في ضخ كمية كبيرة من الأموال لليابان في النصف الأول من القرن العشرين[8].

وتمثل الدولة التنموية اليابانية على أنها نوع مختلف من الرأسمالية وأنه يختلف بشدة عن النموذج الانجلو أمريكي[9].

فبينما تمتلك الرأسمالية الغربية جذورا ليبرالية واضحة تقدس الفردية والسوق الحرة متأثرة في ذلك بكتابات كل من جون لوك وأدم سميث، فإن الرأسمالية اليابانية المتأثرة بأفكار الفيلسوف الألماني فريدريك ليست Friedrich List قد بنيت على افتراضات ميركنتالية حول طبيعة الإنتاج والتبادل الاقتصادي يأخذ فيها رفاه الجماعة أولوية من حقوق الأفراد. وهذا ما جعل الاقتصاد في

---

(7)- سلمان بونعمان، **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي**.ط1.(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات 2012) ص ص.38-39.

(*)- يتردد اسم احتكار ازيباتسو كثيرا في جميع الوثائق الخاصة بالاقتصاد الياباني، والمصطلح هو اختصار لكلمات يابانية تشير إلى تكتلات اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسسات كبيرة في جميع المجالات كسكك الحديد، والمناجم وصناعة السفن، وصناعة النسيج والبنوك وشركات التأمين وغيرها. وقد أعيد تسميته بعد الحرب باسم كثيبرتسو بينما فضلت الشركات الاحتكارية اليابانية القديمة على تقديم نفسها باسم زايبسو الجديد.

(8)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.73.

(9)- أحمد بلبع، **المرجع السابق**، ص. 238.

اليابان كما يقول جيمس فالوز ".. جزءا من الجيوبوليتيك – أي أنه بمثابة المفتاح لقوة الأمة في مواجهة الإنكشافية في التعامل مع القوى الأخرى..." [10].

لقد صبغت التركيبة التنمية اليابانية الاقتصادية خصوصية ذاتية، وميزتها عن التجارب الانمائية المتقدمة، وذلك في ظل تضافر عوامل على تفردها، تمثلت في طريقة التعامل الامبراطور مع الشعب كان يقدسه، ويضعه في مرتبة لا تقبل النقاش حول ألوهيته، إذ أدى تنازل الامبراطور عن ألوهيته الى تغيير مفاهيم اليابانيين وتصوراتهم حول طبيعة الدولة. وأفرزت هذه التحولات شكلا جديدا للحكم، وانتقلت الدولة من طبيعتها العسكرية الى طبيعتها الاقتصادية؛ مما أدى إلى ولادة الدولة الإنمائية. أسهمت في محو الأمية والرعاية الصحية المكثفة، محاربة الفقر والتعليم الاكثر تطورا في العالم، تطوير المنشات الاقتصادية. إن ما يشير إلى أن تجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية قائمة على دينامكية الاعتماد على الذات، هو هذا التعاون بين اعتماد الدولة الإنمائية على ذاتها في تطوير مواردها[11].

وفي هذا السياق توصف الدولة اليابانية "بالدولة التنموية" لأن الأولوية القصوى لديها كانت ولا تزال هي التنمية الاقتصادية، وليس التنظيم Regulation (كما في الولايات المتحدة)، أو الرفاه welfare (كما في أوربا)، أو الثورة (كما في الصين). أما مقاييس الأداء في هذا النموذج ذو التوجه الإنتاجي فهي تحقيق ادخار عال واستثمار عال أيضا بدلا من زيادة الاستهلاك والترف. وفي هذا السياق يتميز الاقتصاد الياباني بضخامة حجم إدخاراته القومية التي وصلت إلى ما يقارب 40% من إجمالي الناتج القومي تقريبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[12].

ومع ذلك فإن النظام الياباني هو "نظام رأسمالي" يستند على الملكية الخاصة والشركات الخاصة الهادفة إلى تحقيق الأرباح، التي تشارك في أسواق محلية وعالمية ذات تنافسية عالية إلا

([10])- Fallows, James. **How the World Works**, The Atlantic Monthly .December 1993, P.64. http://www.theatlantic.com/past/politics/foreign/jfhww.htm. 29/06/2010

([11])– ناصر يوسف،" مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة: الانجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميا"، **مجلة البحوث والدراسات**، 53، (صيف 2008): 131.

([12])- Yamamura Kozo and Yasuba, Yasukichi, **The Political Economy of Japan: The Domestic Transformation**. (Stanford, Calif: Stanford University Press, 1987),P.138.

أن الدولة هنا توجه السوق بدرجة أكبر بكثير مما يحدث في النموذج الأمريكي. ويشمل ذلك التوجيه مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، يتم إدراجها غالبا تحت مصطلح السياسة الاقتصادية ومن ضمنها فرض تعريفات حمائية وضرائب على الواردات، وتشجيع التعاون والحد من المنافسة المفرطة في القطاعات التصديرية الإستراتيجية وتقديم قروض بفوائد منخفضة، وإعفاءات ضريبية للشركات التي تقبل بالاستثمار في صناعات مستهدفة. ويتم صياغة تلك السياسات وتنفيذها بواسطة النخبة البيروقراطية الاقتصادية اليابانية بعد التشاور والتنسيق مع القطاع الخاص[13].

ومع أن الدولة نفسها وكلاعب حقيقي في السوق لا تستحوذ على القواعد والإجراءات لكنها بدلا من ذلك تشغل نفسها بأهداف اجتماعية هامة، وخاصة تشجيع التنافسية الدولية للصناعة حيث توجه السياسة الصناعية للدولة نحو هذا الهدف.

كما أن التخطيط الاقتصادي طويل الأمد في اليابان يعود بالدرجة الأولى إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة MITI، في توجيه التنمية نحو الصناعة الثقيلة وخاصة صناعة الحديد والصلب وبناء السفن والصناعات البتروكيماويات، وكان من أبرز نتائج هذه السياسة الصناعية تدعيم علاقات الحكومة بقطاع الأعمال، وتعزيز وضع الشركات الكبيرة، وتسريع النمو الاقتصادي[14].

فالدولة خططت وحددت أولويات وساندت قطاع الأعمال الياباني. ولما كانت الحضارة اليابانية تكره النهي وتفضل التشاور والتراضي العام، لم تضع الحكومة اليابانية وتنشر خططا تفصيلية في هذا المجال، وإنما كانت القرارات تتحقق بالتراضي، والالتزام بما يتم دون شكليات من خلال التواصل المستمر بين الحكومة وقطاع الأعمال[15].

فأسهمت الإدارة الحكومية الجديدة والنخب البيروقراطية بولادة دولة المركنتيلية الجديدة التي تعرف جيدا كيف تراقب جميع مراحل الإنتاج الاقتصادي والتوظيف المالي، داخل اليابان وخارجها،

([13])- Craig Albert and Others,**The Heritage of World Civilizations**.(New York: Macmillan Publishing Company, 1986),PP. 1233-1234.

([14])–حسن لطيف كاظم الزبيدي، **المرجع السابق**، ص.74.

(15)– **المرجع نفسه**، ص.75.

لتجني منها تراكما هائلا من الأموال التي تم توظيف قســـم كبير منها في تنمية جميع قطاعات الإنتاج والخدمات في اليابان[16]، وبناء اقتصــاد قوي وصــحي ومنافس عالميا والدفع بها لتصــبح ثاني أكبر اقتصــاد في العالم. ولذلك لم يكن غريبا أن يحاول العلماء وكذلك صـناع القرار فهم تلك المعجزة التنموية، وأن تصـــبح دراســـة نموذج الرأســـمالية التنموية في اليابان حقلا هاما للدراســـة الأكاديمية والتحليل السياسي.

المطلب الثاني: النموذج الألماني(اقتصـاد السـوق الاجتماعي): تم صـياغة هذا المفهوم على يد ألفريد مولر ألمارك ولودفينغ ايرهاد، اســـتنادا إلى أفكار مدرســـة فرايبورغ، بمعنى أن الأول قدم المفهوم النظري والثاني التطبيق العملي على اعتبار أنه كان أب ما يســـمى بالمعجزة الألمانية بعد الحرب[17].

يشير هذا الأسلوب (اقتصاد السوق الاجتماعي) إلى النظام السياسي والاقتصادي الذي صمم على مبادئ وقواعد اقتصـاد السـوق (مدرسـة فرايبورغ)، ومن ناحية ثانية كان قد دعم بالمؤسـسـات التي أعطت الإضـــافات الاجتماعية، لتقييد وحصـــر النتائج الســـلبية لحرية الســـوق، ومع الإدارة التشريعية التي تهدف لمحاربة المركزية الاقتصادية والاستخدام السيئ للسلطة[18].

وعليه فإن هذا المفهوم يشمل الكثير من المعاني في طياته[19]:

- حماية المنافسة الاقتصادية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.
- تطوير آليات السوق لتكون عنصرا هاما في تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي

---

(16)-**المرجع نفسه**، ص.76.

([17])- نور الدين هرمز وباسـل سـلامة،" التجربة الألمانية في اقتصـاد السـوق الاجتماعي: الأسـس والمبادئ النظرية"، **مجلة جامعة تشرين، للعلوم القانونية والاقتصادية**، م33، 4، (2011): 131.

([18])-Broyer Sylvain. **The Social Market Economy: Birth of an Economic Style**,(social science research center, Berlin, 1996), P.958.

([19])- Pascha, Werner. **On The Relevance of German Concept of "Social Market Economy" for Korea,** (paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century", Seoul, June, 26 – 28, 1996), P.49.

- العمل على تأمين حقوق الإنسان الحضارية المثبتة بموجب الشرائع الدولية.

وهذا ما أشارت إليه التعريفات المختلفة لإقتصاد السوق الاجتماعي، حيث عرف مولر أرماك اقتصاد السوق الاجتماعي، على أنه ليس كنظرية تنافسية خاصة، ولكن كمفهوم إيديولوجي بهدف خلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المجتمع، متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة، واعتبره فكرة استراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف والتعارض في الأهداف، كما يهدف لوصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال والعمل في كامل النظام الاقتصادي[20].

وعرفه روبرت أيدرر على أنه نظام اقتصادي اجتماعي توجد فيه العمليات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج، التبادل، التوزيع)، ويعمل الجزء الأكبر ردا على القرارات الحرة للمستهلكين والمنجين والمنافسين في السوق، حيث تخضع أهدافهم للتقييد عن طريق طلبات العدالة الاجتماعية[21].

ويعرف اقتصاد السوق على أنه مفهوم سياسة النظام الاقتصادي الذي يستند على حرية السوق، لكنه بنفس الوقت يتضمن عناصر التوازن الاجتماعي[22].

ونلاحظ أن الجميع يعتبرون اقتصاد السوق الاجتماعي نظاما كاملا يستند إلى أفكار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى تضمنه أهدافا وغايات اجتماعية تحقق العدالة بين فئات المجتمع كافة.

وبالرغم من الأسس الليبرالية لاقتصاد السوق الاجتماعي، إلا أن هناك بعض الاختلافات بينهما تتلخص في الجدول الأتي:

الجدول رقم(2): الاختلاف بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الليبرالي

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الليبرالي

([20])- نورالدين هرمز و باسل سلامة، **المرجع السابق**، ص.131.

([21])- **نفس المرجع**، ص.132.

([22])- John. D. Klaus. **The German Social Market Economy–(Style) A Model for The European Union**, (Chemnitz technical university Germany, 2006), P.1212.

التركيز المتوازن على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	أولوية الأهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان	التركيز على الحرية الفردية
توازن بين الإنتاجية والأهداف الاجتماعية	التركيز على الإنتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد دور الدولة تجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الأساسية

المصدر: نور الدين هرمز و باسل سلامة، **المرجع السابق**، ص132.

وقدمت معاهدة إنشاء الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي بين جمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية 18ماي 1990 تعريفا للاقتصاد السوق الاجتماعي:" سوف تعتمد الوحدة الاقتصادية على اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره النظام الاقتصادي ولكن مشتركة في كل من الأطراف المتعاقدة، يتم تعريفه بما في ذلك الملكية الخاصة، والمنافسة العادلة، وتشكيل السعر الحر ومبدأ حرية تنقل العمال ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وهذا الحكم يتضمن عدم استبعاد السلطة القانونية لأشكال معينة من الممتلكات للسماح لمشاركة السلطات العامة أو الجهات الأخرى لتبادل السلع الاقتصادية، شريطة أن تحمي المصالح الخاصة وبالتالي عدم التمييز ضدها. وسوف تأخذ في الاعتبار متطلبات حماية البيئة.[23]

وبذلك فإن صلب هذا النظام يقوم على التفاعل بين كفاءة قوى السوق، والعدل في توزيع الثروات[24]، تسود فيه القيم المجتمعية التي تؤكد على الشعب، وتثني على تجمعات الأعمال والمشروعات والمسؤوليات الجماعية للمهارات والعمل كفريق والولاء للمؤسسة، واستراتيجيات الصناعة والسياسات الصناعية الفعالة التي تزيد النمو. وأقر القانون الأساسي الألماني أن الجمهورية الاتحادية الألمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية، وذلك ضمن المادة 20 من هذا القانون، وأيضا يتضمن الحياد المشروط فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي وضمان الملكية الأمر

([23])- Cécile Barbier, **Ordolibéralisme et économie Sociale de Marché : la Voie Allemande de l'Europe ?** OSE Opinion Paper , 10 ,(Juillet 201 2): 6.

([24])– ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، **المرجع السابق**، ص.266.

الذي يتطلب بالمقابل القيام بالواجبات، التي يجب أن تخدم المصـــلحة العامة، حيث أن أي إجراء تقوم به الدولة يجب أن يندرج تحت بند تحقيق المصلحة العامة[25].

كما يملك بنك دويتشـي Deutsche 10% من أسـهم 70 شـركة، كما أن مديريه التنفيذيين أعضـــاء في 400 مجلس إدارة لشـركات تجارية كبيرة، فضـــلا عن ملكياته خارج ألمانيا، وهذا ما يؤهل البنك للتدخل بقوة لحماية الشركات الألمانية من مضـاربات المال ويحررها من طغيان أسواق المال، ويسـاعدها في تخطيط اسـتراتيجياتها وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الاسـتراتيجيات، لذا تنظر ألمانيا إلى نفسـها بإعتبارها تملك اقتصـاد السـوق الاجتماعية وليس مجرد اقتصـاد السـوق، وان المشاركة في صناعة القرار مطلوبة من أجل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الشركات علاوة على قاعدة الملاك الرأسماليين التقليديين لكي تضم العمال[26].

وتملك الحكومات الألمانية (المحلية والاتحادية) حصصا أكبر في عدد أكبر من الصناعات (خطوط الطيران والسيارات والصلب والكيماويات والطاقة الكهربائية والنقل) ويعتقد أن على الدولة أن تضـطلع بدور هام لضـمان تمتع كل فرد بالمهارات اللازمة للمشـاركة في السـوق، فيمول نظام التدريب الألماني اجتماعيا، وتغدو سـياسـات الرفاه الاجتماعي باعتبارها جزءا ضـروريا من هذا الاقتصاد[27].

([25])- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، **المرجع السابق**، ص.77.

([26])- نور الدين هرمز وباسل سلامة، **المرجع السابق**، ص.137.

([27])- **المرجع نفسه**، ص.139.